



١٧٩٠٢

٢٠١٥/٣/٩

الى / هيئة النزاهة / الدائرة الادارية والمالية

م / بيان رأي

تهديكم هذه الوزارة أطيب تحياتها..

كتابكم المرقم ٢٣٤٥ في ٢٠١٥/٢/٢٣ يود أن نبين :-

أن احتساب مدة الفصل السياسي بعد ورود موافقة لجنة التحقق في الامانة العامة لمجلس الوزراء أستناداً لأحكامها المرقم ١٨٩٨٨ في ٢٠٠٧/١١/١٨ يكون في ضوء قانون المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل والتعليقات عدد (١) لسنة ٢٠٠٩.

وحسبما يتضح من الاوليات أن المستفسر عنه مشمول بأحكام القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨ تعديل القانون أعلاه وتم تعيينه لأول مرة في سنة ٢٠٠٥ فإذا كان المستفسر عنه من المشمولين بأحكام الفقرة (أولاً - ج) من المادة (١) من التعليقات عدد (١) لسنة ٢٠٠٩ الصادرة عن الامانة العامة لمجلس الوزراء أستناداً لقانون المفصولين السياسيين أعلاه المعدل فيتم احتساب مدة الفصل السياسي على أساس الشهادة الدراسية التي حرم من التعيين بموجبها وينظر في أشغاله الوظيفية التي يستحقها بموجب المؤهلات المطلوبة وتوفر الكفاءة حسبما جاء بالفقرة (ثالثاً) من المادة (الثانية) من القانون أعلاه وأحكام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٢١٧٣٨ في ٢٠٠٨/٨/٢٦..

وهذا ما تضمنته الفقرة (٢) من قرار مجلس شوري الدولة رقم ٢٠١٣/٢٧ في ٢٠١٣/٥/٢٠ والمعمم بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق/٢٧/٥/٢ في ١٩٥٠٤/٢٧/٥/٢٣ في ٢٠١٣/٦/٢٣ هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن مدة الفصل السياسي تحسب خدمة فعلية لإغراض العلاوة والترفيح والتقاعد أستناداً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة (الثانية) من القانون أعلاه.

ونود العرض أن قرار لجنة التحقق في الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٩٩٠٠ في ٢٠١٤/٨/٢٠ تضمن احتساب مدة الفصل السياسي مدار البحث خدمة فعلية لإغراض العلاوة والترفيح والتقاعد.

مع التقدير ...

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية / وكالة

٢٠١٥/٣/